الإصلاح يسعّر حرب التكفير في اليمن

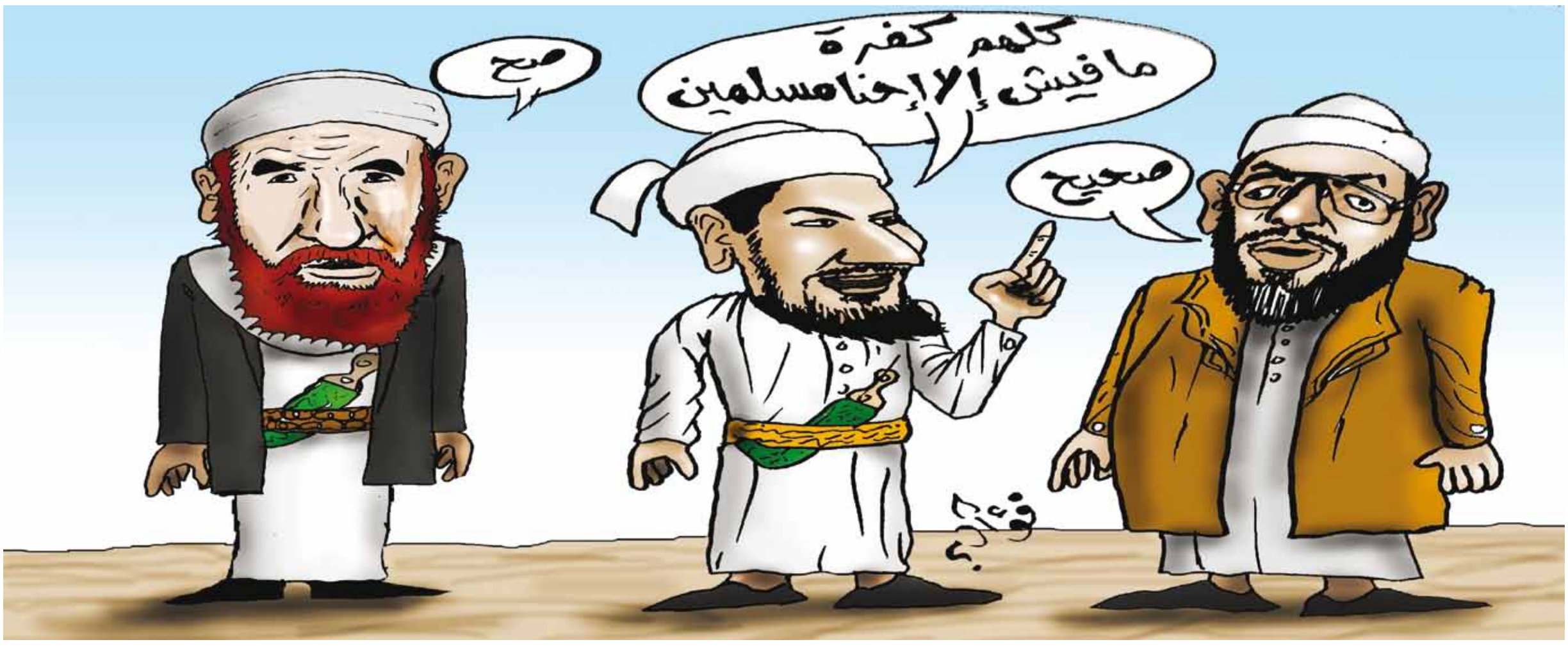

أثارت النجاحات التي حققها مؤتمر الحوار الوطني خلال الفترة الماضية حالة من الغضب لدى الأطراف التي تسعى الى إفشال الحوار والجهود الكبيرة التي يبذلها الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني لإنجاح التسوية السياسية..

وفي تطور خطير تشهد الساحة الوطنية تصعيداً جديداً الى جانب الاختلالات الأمنية المخيفة في البلاد ويتمثل بحملة التكفير والتحريض التي يشنها متشددون من حزب الاصلاح ضد أعضاء مؤتمر الحوار واتهامهم بالشرك بالله على خلفية الجدل حول هوية الدولة ومصدر التشريع..

وأوضح مراقبون في تصريحات لـ«الميثاق» أن حملة التكفير التي تقودها قيادات في حزب الاصلاح في مقدمتهم عبدالمجيد الزنداني وكمال بامخرمة وغيرهم مفتعلة داخل مؤتمر الحوار، لكنها تمثل إعلان حرب ضد جهود رئيس الجمهورية ورفضاً للنتائج التي توصل اليها مؤتمر الحوار.

مشيرين الى أن اتساع حملة التحريض والتكفير بهذه السرعة مؤشر خطير حيث أنه لم تمضِ الا بضعة أيام على البيان الذي أصدره عضو الحوار بامخرمة الا وكرست خطبتا الجمعة الماضية في المسَاجد التي يسيطر عليها حزب الاصلاح للتعبئة والتحريض بطريقة لا توحي أبداً أنها عفوية، وقد تلى ذلك نشر محمد الزنداني نجل عبدالمجيد الزنداني السبت في صفحته في الفيسبوك أسماء أعضاء فريق بناء الدولة الـ36 والذي اتهمهم بأنهم رافضون للشريعة الاسلامية أن تكون مصدر جميع التشريعات.. بيد أن الأخطر من ذلك جاء في البيان الصادر عن عبدالمجيد الزنداني القيادي في حزب الاصلاح رئيس جامعة الايمان والذي يعد إعلان حرب لمؤتمر الحوار ولكل الاطراف والمكونات السياسية.

المؤتمر يشيد بتبني فريق بناء الدولة لمادة دستورية تجرم الفتاوى التكفيرية

فريق بناء الدولة يعقد مؤتمراً صحفياً لتوضيح موقفه من الفتاوى التكفيرية

الشعيبي لـ"الميثاق" :سنرفع دعوى قضائية ضد كهنة التكفير

اشاد المؤتمر الشعبي العام بتصويت فريق عمل بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني، لصالح تبنى مادة دستورية تجرم الفتاوى التكفيرية وتعاقب من يصدرها جماعات كانوا أو أفراد.

وقال المؤتمر الشعبي العام في (بلاغ صحفي) أن قرار الفريق بشأن إضافة هذه المادة للدستور اليمني القادم، هو أهم انجاز عملي حتى اللحظة يحسب لفريق بناء الدولة ولمؤتمر الحوار الوطني كونه يحصن الحريات ويفتح المجال واسعاً لحرية الرأي والتعبير .

واعتبر المؤتمر الشعبي العام أن هذا المادة مثلت استعادت للدين الإسلامي الحنيف الذي كانت قد صادرته الجماعات المتأسلمة ورجال السياسة الذين تدثروا بالدين واستغلوه لتحقيق مآرب شخصية وسياسية وحزبية ضيقه، واستخدموه على مدار عقود كسيف مسلط على رقاب خصومهم ومن يخالفونهم الرأي والتفكير.

وأضاف المؤتمر أن هذه المادة الدستورية ستمثل تجاوزاً لعقدة التكفير التي عانى منها المجتمع والأفراد وستمثل ضمانه لحرية الرأي والتعبير وحرية الفكر والإبداع في مختلف الميادين، كما أنها ستعمل على تجفيف المنابع الفكرية للإرهاب والتطرف وستعزز فرص التعايش بين التيارات والجماعات سواء أكان ذلك في الدين أم في السياسية.

مؤكداً ادانته واستنكاره الشديدين لحملة التكفير التي يتعرض لها أعضاء مؤتمر الحوار الوطني.. محذراً من افتعال الأزمات بهدف افشال الحوار الوطني والجهود التي يبذلها عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لإخراج اليمن من الأزمة..

هذا ويعقد فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني، اليوم، مؤتمرا صحفيا لتوضيح فيه موقفه من فتاوى التكفير التي اصدرها الزنداني ونجله ضد الفريق والافتراء عليهم بالوقوف ضد الدين الاسلامي واتهامهم بـ"الشرك بالله" من خلال مناقشتهم لعناصر بناء الدولة. وفي تصريح لـ"الميثاق" ، قال الدكتور يحيي محمد الشعيبي- عضو اللجنة العامة، رئيس فريق المؤتمر وحلفاؤه في مؤتمر الحوار الوطني: ان فريق بناء الدولة سيعقد مؤتمرا صحفيا سيطالب فيه بإيقاف الحملة التحريضية والفتاوى التكفيرية الصادرة عن بعض الشيوخ ضد فريق بناء الدولة، مؤكداً أن فريق بناء الدولة سيقوم بتحريك دعوى قضائية ضد من يتبنون حملة التكفير التي شنها متشددون ضد فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار، بناءً على خلفية مناقشته لعناصر بناء الدولة.

وأضاف الشعيبي: ان فريق بناء الدولة لم يقف بالمرة ضد الدين الاسلامي كمرجعية للتشريع- حسب ما يروج اصحاب تلك الفتاوى التكفيرية. مشيراً الى ان فريق بناء الدولة عند مناقشته لمواد بناء الدولة توافق اعضاء الفريق على ثمان مواد بينما طرحت مادتان للتصويت ووافقت عليها كل المكونات السياسية ما عدا حزبي الاصلاح وحزب الرشاد.

وقال كون المادتين لم تحصلا على90% النسبة المطلوبة من اعضاء الفريق التي يتطلبها النظام الداخلي لمؤتمر الحوار لاعتمادهما تم احالتهما الى لجنة التوفيق.

واضاف الشعيبي: عندما ناقشنا المادتين الاحد - في لجنة التوفيق اقر اعطاء فرصة للمكونات السياسية للتقارب والتوافق الى يوم الخميس المقبل، وفي حال عدم توصل المكونات داخل لجنة التوفيق الى اتفاق على المادتين سيتم السبت المقبل اعادة المادتين الى فريق بناء الدولة لاقرارهما والتصويت عليهما واعتماد المادتين في حال حصولهما على نسبة 75% من اصوات اعضاء الفريق الحاضرين.

موضحاً ان تعرض فريق بناء الدولة لحملة التكفير واتهامهم بوقوفه ضد الدين هي افتراءات وأكاذيب تنتجها وتروج لها القوى الظلامية التي اعتادت على العيش في اوضاع مأزومة وتحاول من وراء ذلك عرقلة مؤتمر الحوار الوطني لانها ترى ان نجاح الحوار هو انتصار للشعب اليمني وتحريره من هيمنة هذه القوى.

وحسب استمارة نشرتها لجنة التوفيق توضح نقطة الخلاف الخاصة بمصدر التشريع ان المقترح الاول الذي صوت عليه اغلب المكونات في فريق بناء الدولة على ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وبنسبة 84,1% ؛ فيما كان المقترح الثاني على ان تكون الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات وصوت على هذا المقترح حزب الاصلاح وحزب الرشاد وعضو من المنظمات المدنية وبنسبة 15,9% .

بينما نقطة الخلاف الثانية حول دين الدولة في اطار فريق عمل بناء الدولة اوضحت الاستمارة ان المقترح الاول كان الاسلام دين الدولة وصوت عليه اعضاء من الاصلاح والرشاد والحراك ومن المجتمع المدني وقائمة الرئيس ومن انصار الله وبنسبة 20,5% فيما المقترح الثاني الاسلام دين الشعب والذي سحب قبل التصويت عليه وحصل المقترح الاخير على نسبة 79,5% وبتصويت اغلب المكونات والذي نص على ان اليمن دولة مستقلة ذات سيادة الاسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها وهي دولة مدنية تقوم على المواطنة المتساوية واحترام ارادة الشعب وسيادة القانون .

وأطلق رجلا الدين المتشددان، كامل بامخرمة، وصديقه عبدالمجيد الزنداني،امس، فتوى تكفيرية ضد 37 من اعضاء فريق بناء الدولة، الذي يتألف قوامه من 44عضواً، واتهامهم بالشرك بالله متوعدين اعضاء الفريق بالتصدي لهم, فيما نشر المدعو الزنداني ونجله محمد- الذي يعمل مدرساً في جامعة الايمان -اسماء 37 من اعضاء فريق بناء الدولة واتهمهم بمحاربة الاسلام.

رئاسة مؤتمر الحوار تدين الفتاوى التكفيرية

دانت رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها أمس، الهجمات التحريضية ضد أعضاء مؤتمر الحوار من فريق بناء الدولة، في إشارة صريحة لفتوى رجل الدين المتشدد عبدالمجيد الزنداني، والتي كان اطلقها أمس الأول واتهم فيها اعضاء الفريق بالشرك بالله ووعد بالتصدي لهم.

واعتبرت رئاسة المؤتمر تلك الهجمات تزييفاً للوقائع وتصويراً للنقاشات التي حدثت في الفريق وكأنها بين من هو مع الدين وبين من هو ضده وهذا تصوير خاطئ لحقيقة النقاشات ومحاكمة للنوايا.

«الميثاق» تنشر نص بيان رئاسة مؤتمر الحوار الوطني:

وقفت هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها الأحد وقفة جادة امام الهجمات التحريضية ضد أعضاء مؤتمر الحوار من فريق بناء الدولة.

وتدين رئاسة المؤتمر هذه الهجمات التي اعتبرتها تزييفاً للوقائع وتصويراً للنقاشات التي حدثت في الفريق وكأنها بين من هو مع الدين وبين من هو ضده وهذا تصوير خاطئ لحقيقة النقاشات ومحاكمة للنوايا.

وإذ تدين هيئة رئاسة المؤتمر هذه البيانات والتناولات الإعلامية المجافية للحقيقة، تؤكد على ان الإسلام والهوية العربية والإسلامية للدولة والمجتمع ليستا قضية خلافية مطروحة للنقاش.

وأن مثل هذه البيانات ما هي إلا محاولة لجر مؤتمر الحوار الوطني إلى معارك جانبية خارج إطار مهمته الرئيسية والمتمثلة بالتعاطي مع مطالب الشعب اليمني في بناء دولة العدالة والحرية والديمقراطية وبلورة رؤى من شأنها معالجة الإشكالات والقضايا الوطنية وصولا الى يمن جديد تتحقق فيه المواطنة المتساوية وينعم أبناؤه بالأمن والاستقرار وتفتح فيه الأبواب مشرعة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة تُلحق اليمن بركب العصر.

وعليه، فإن هيئة الرئاسة نيابة عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل تدين هذه البيانات التحريضية وتطالب بإحالة المعنيين للمحاكمة.

وبهذا الصدد تتوجه رئاسة المؤتمر الى كافة وسائل الإعلام والى كل اصحاب الأقلام الحرة بأن يقوموا بدورهم في تعزيز الجهود التي يقوم بها المؤتمر للخروج باليمن من الحالة الراهنة.. كما تناشد شباب وشابات اليمن بأن يوجهوا جهودهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر مختلف انشطتهم المجتمعية الى كل ما من شأنه بناء يمن التسامح والسلام.

وفق الله الجميع الى ما يحبه و يرضاه ،،، وصوما مقبولا.

فريق بناء الدولة يتبنى مادة دستورية تجرم التكفير

تبنى فريق بناء الدولة في الحوار الوطني مادة دستورية تجرم الفتاوى التكفيرية وتم التصويت عليها بـ (39) صوتا من عدد الحضور البالغ 44 عضوا وبنسبة 97% في حين صوت عضو واحد ضد هذه المادة وامتنع أربعة أعضاء آخرين عن التصويت.

وكان الفريق قد علق أعماله أمس احتجاجا على البيانات والفتاوى التي أصدرها علماء دين حول الجدل الذي دار في الفريق بشان هوية الدولة ومصدر التشريع والذي قاد إلى رفع ما كان محل خلاف بين أعضاء الفريق إلى لجنة توفيق الآراء الأسبوع المنصرم .

واستنكر أعضاء الفريق ونددوا بشدة بتلك البيانات والفتاوي التي اتهمت أعضاء بناء الدولة بأنهم لا يريدون أن يكون الاسلام دين الدولة .. معتبرين تلك الاتهامات كذب وتضليل ولا أساس لها من الصحة.

وشدد أعضاء الفريق على أهمية أن لا يكون هناك تأثير على المؤتمر من خارجه وممارسة الإرهاب الشخصي على الافراد لتغيير مواقفهم .

رنا وأبو حليقه هددوا بالاستقالة

باسردة : المتشددون يسعون إلى تعطيل الحوار

قالت مصادر إعلامية ان رنا غانم نائب رئيس الفريق وعضو الفريق علي ابو حليقة اعلنا استقالتهما من الفريق احتجاجاً على الفتاوى التكفيرية.

الى ذلك قال عضو مؤتمر الحوار الدكتور أحمد الشاعر باسردة، في تصريحات صحفية: قررنا تعليق عمل فريق بناء الدولة ليوم واحد..

وتحريك قضية عبر النائب العام ضد عبدالمجيد الزنداني ونجله وعضو فريق بناء الدولة كمال بامخرمه، اضافة الى توجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بهذا الخصوص والمطالبة بادانة واضحة للزنداني وتحميله أية مسئولية جنائية قد يتعرض لها أي عضو من أعضاء مؤتمر الحوار.

وأضاف باسرده: "هؤلاء لا يريدون إلا أن تعطيل مؤتمر الحوار وإدخاله في قضايا جانبية وهم لا يفكرون بعقلية وطن بل يفكرون بمصالح ضيقة وصغيرة ولا يجوز لمسلم أن يكفر مسلما آخر.

أروى عثمان: إنهم يمارسون الارهاب على أعضاء الحوار

كشفت أروى عثمان- رئيس فريق الحقوق والحريات بمؤتمر الحوار الوطني، أن فريقها اضطر إلى تأجيل كثير من القضايا المهمة بسبب التيار المتشدد في الفريق.

وأوضحت أروى عثمان -في تصريح صحفي- أن من تلك القضايا حرية الفكر والمعتقد والضمير وزواج الصغيرات وختان الإناث, حيث أثار البعض كثيرا من المشاكل حول هذه القضايا. وأضافت أروى عثمان: "الأخطر من هذا أن هناك فصيلا اتهمنا بالتشريع للردة وهذا الكلام خطير جداً, ألم يكفنا تلك الفتاوى التكفيرية التي وجهت لزملائنا في فريق بناء الدولة, وما يطرحه أولئك مستحيل, فنحن نريد التشريع لدولة جديدة وعقد اجتماعي جديد وعليهم أن يكفوا عن إخافتنا وترويعنا بقضايا متعلقة بالدين أو بالمقدس فلم يتفقوا بعد على صلاة التراويح وأوصلوا الأمر إلى القتال داخل المساجد..

ودعت رئيس فريق الحقوق والحريات، الى عدم تسييس الدين.. وقالت: " نريد كل موضوع منفصلا عن الآخر حتى يؤدي كل واحد مهمته, فمثل أولئك يشوهون الإسلام والسياسةوعبرت أروى عثمان عن استغرابها من " أنه كلما ارتفع صوتنا المطالب بحقوق الانسان في الحياة ارتفع الصوت الاتهامي لنا بأننا ضد الإسلام وضد الدين, فمن خول أولئك ليقولوا بأننا ضد الدين الإسلامي, فهل كل أعضاء مؤتمر الحوار ضد الدين وضد الاسلام, فالفتاوى التكفيرية يجب أن تجرم وتمنع, لأن الآخرين قد انتهوا من الحروب الدينية وهناك من يريد أن يجرنا إليها.